السعي وراء الحقيقة، والحرص على الرأي المتوازن في المادة التعليمية. ويترتب على هذا انتفاء اية قيود، من اي نوع، على مواد المكتبة الجامعية لأغراض الدراسة، والبحث والتحليل (وان كان من الجائز طبعاً تحديد أوجه استخدام المواد ــ كالتحريض مثلاً).

ولقد تبين لنا ان هذه الحرية الجوهرية عرضة للتأثر بالعوامل الثلاثة الآتية:

(أ) استناداً الى قانون الأمن نُشرت قائمة **بالكتب المحظورة**. ويطول الحظر جميع سكان الضفة الغربية، وليس الجامعات فقط.

(ب) ان جميع الكتب التي تحصل عليها الجامعات تخضع للفحص والتدقيق، من جانب رقيب يتولى هو تقرير ما اذا كان ينبغي السماح للجامعات باقتنائها (ولقد عرفنا مثلاً ان الرقيب يميل الى رفض جميع الكتب التي تحتوي على اسم «فلسطين» وانه يرفض كتباً موضوعة في المكتبة الوطنية للجامعة العبرية بتصرف الجميع، بمن فيهم أبناء الضفة الغربية).

(ج) وفي ما يتعلق **بالدوريات** المتخصصة، فالعائق اداري أكثر مما هو قانوني: لقد أبلغنا أمين المكتبة في جامعة بير زيت انهم قدموا، مراراً وتكراراً، قائمة بالدوريات العربية التي يريدونها الى الحكومة العسكرية، لكنهم لم يتسلموا اية موافقة على الاطلاق. ولقد اطلعنا على نسخة من هذه القائمة واكتشفنا ان الأكثرية الساحقة من الدوريات الواردة في القائمة موجودة في مكتبات الجامعة العبرية.

ونحن، كأكاديميين، نعترض على جميع القيود المفروضة على الكتب، لكننا، في نطاق مهمتنا الاستقصائية هذه، ليس لنا ان نعبّر عن اي رأي في شأن السياسة العامة في هذا الشأن. ونكتفي بالطلب الى الحكومة العسكرية إعادة النظر في الحظر، او على الأقل، ان تحاول التخفيف منه ما أمكن. وحتى، اذا بقي الحظر العمومي، فاننا نوصي بالسماح للجامعات باقتناء عدد معقول من النسخ من كل كتاب في مكتبتها. أما بخصوص الدوريات، فاننا نوصي بعدم جواز وضع اية قيود على حق الجامعات في اقتنائها في مكتباتها. ولتخطي العراقيل الادارية، نوصي بالسماح للجامعات بطلب الكتب والدوريات مباشرة، ودون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات العسكرية.

ترجمة: **محمد النصر**
(عن الانكليزية)